مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

الخصائص الصرف- تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية: مقاربة أدنوية

The morphosyntactic properties of negation in Arabic: A minimality approach

محمد التاري

قسم اللغة العربية، كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب

توثيق البحث APA Citation:

التاري ، محمد. (2024). الخصائص الصرف- تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية: مقاربة أدنوية. *مجلة اللسانيات العربية، 19*، 38-58.

استقبل في: 1445-06-27/ **رُوجع في:** 1445-10-24/ **قُبل في** 1445-11-08/ **نُشر في:** 1445-12-25

Received on: 2024-01-09 / **Revised on:** 2024-05-03 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخص

يطرح نقل الرأس (Head Movement)(HM) صعوبات للبرنامج الأدنوي بسبب عدم ملاءمته لاعتبارات تسويغ السمة الصورية. وبعد استعمال السمات المقولية، كالسمة الفعلية [ف] والاسمية [س] لتحفيز نقل الرأس (HM)، إشفارا للمشكل أكثر منه تفسيرا. وتخلق السمات المقولية إضافة إلى ذلك، ما يسمى مشكل "القاعدة غير المشروعة" (Traffic Rule)، في الاشتقاقات التركيبية. ولهذا السبب اقُتُرح حديثا أن يكون نقل الرأس جزءا من المكوّن الصواتي (تشومسكي 2001أ، وبويكس وستيبانوفيتش 2001). وفي هذه الورقة، نعيد النظر في الخصائص الصرف-تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية المعيار من خلال الاقتراح النمطي لنقل الرأس، (أوحلا 1991، 1993، وبنمامون 2000)، وندافع بدلا من ذلك عن التحليل المتناوب الذي بموجبه ندرس بعض خصائص نسق النفي وفق الآليات الأدنوية المتعلقة بتسويغ السمة الصورية (العملية طابق بالخصوص)، في حين ندرس الخصائص الأخرى بناء على الاعتبارات الصرف-صواتية.

الكلمات المفتاحية: نقل الرأس- السمة الصورية- النفي- طابق- صرف تركيب

Abstract

Head movement (HM) has always posed a problem to the minimalist program because of its apparent incompatibility with formal feature licensing considerations. Using categorial features (e.g. [N] and [V]) to motivate HM is a "coding" of the problem rather than an explanation. In addition, categorial features create what is called a "traffic rule" problem in syntactic derivations. It has been recently suggested, therefore, that HM be part of the phonological component (Chomsky 2001a; Boeckx and Stjepanović 2001). In this paper, I revisit the morphosyntactic properties of the negation paradigm in Standard Arabic (SA), where HM has been typically proposed (Ouhalla 1991, 1993; Benmamoun 2000), and argue instead for an alternative analysis whereby certain properties of the negation paradigm follow from minimalist mechanisms of formal feature licensing (in particular, the operation *Agree*), while other properties follow from morphophonological considerations.

Keywords: Head movement- Formal feature- Negation- Agree- Morphosyntax.

©2024 حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

1. المقدمة

يطرح نقل الرأس (Head Movement)(HM) صعوبات للبرنامج الأدنوي بسبب عدم ملاءمته لاعتبارات تسويغ السمة الصورية. وبعد استعمال السمات المقولية كالفعل والاسم لتحفيز (HM)، إشفارا (Coding) للمشكل أكثر منه تفسيرا. وتخلق السمات المقولية إضافة إلى ذلك، ما يسمى مشكل "القواعد غير المشروعة" (Traffic Rules)، في الاشتقاقات التركيبية. ولهذا السبب، اقتُرح حديثا أن يكون نقل الرأس جزءا من المكون الصواتي (تشومسكي Chomsky 2001أ، وبويكس وستيبانوفيتش Boeckx and Stjepanović 2001). وفي هذه الورقة، نعيد النظر في الخصائص الصرف-تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية من خلال اقتراح نقل الرأس، (أوحلا، 1991، 1993)، و (بنمامون، 2000)، وندافع بدلا من ذلك عن التحليل المتناوب الذي بموجبه ندرس بعض خصائص نسق النفي وفق الآليات الأدنوية المتعلقة بتسويغ السمة الصورية (العملية "طابق" Agree)، في حين ندرس الخصائص الأخرى بناء على الاعتبارات الصرف-صواتية. تنتج عن افتراض تقسيم العمل بين التركيب والصرف-صواتة العديد من الفوائد التجريبية، حيث لا تواجهنا المشكلات النظرية التي ترتبط عادة بنقل الرأس. ويوفر التحليل على هذا النحو مزيدا من الدعم للعملية "طابق" ذات الأساس الأدنوي، ويمكن لنقل الرأس (أو على الأقل ما تقتضيه العلاقات بين الرؤوس الوظيفية) أن يخضع للعملية التي يفرضها تسويغ السمة الصورية[1] في النحو (Formal Feature Licencing).

2.نقل الرأس في البرنامج الأدنوي

اعتبرت مجموعة من عمليات النقل، منذ نموذج المبادئ والوسائط تشومسكي (1981)، حالات لعملية "أنقل أ" (move α) وحدها. لكن تمثيلات هذه العملية دائما ما كانت تبدي سلوكا مختلفا. وقد تميز كل من (نقل المركب XP) و(نقل الرأس X°)[2]، بسلوك مختلف تبعا للخصائص العامة والقيود في عمليات النقل. نمثل في (1) و(2) كيف يؤثر نقل المركب ونقل الرأس في البنيات: (البنيات من الإنجليزية نقلا عن سلطان (Soltan، 2008، ص3)):

1) أ. البنية قبل نقل المركب ب. البنية بعد النقل

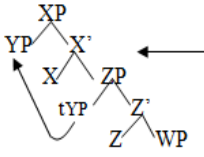

متغيرات: (x,y,z,w)

2) أ. البنية قبل نقل الرأس ب. البنية بعد نقل الرأس

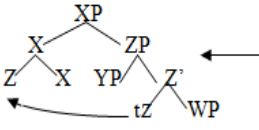

يطرح النقل داخل البرنامج الأدنوي مع ذلك مشكلات، فاشتقاق البنية (2ب) دائما ما يطرح مشكلات لعدة أسباب: أولها أن نقل الرأس يكسر قيد التوسع (Extension Condition) بناء على تشومسكي (1995)، الذي ينص على أن عمليات النقل يجب أن تصل إلى جذر الشجرة[3]. وثانيا يخلق نقل الرأس سلسلة غير منتظمة بناء على نظرية بنية المركبات العارية تشومسكي

(1995)، حيث يعتبر أثر Z في البنية (2ب) مقولة أدنوية، لكن Z نفسها أدنوية وقصوى في الآن نفسه، ولذا يخرق انتظام السلسلة. قد يكون المشكل الحقيقي بخصوص نقل الرأس ضمن إطار البرنامج الأدنوي، أن العملية لا يقودها أدنويا تسويغ السمة الصورية، وأن استعمال السمات المقولية (مثل [+ V] لسمات الفعل و[+ D] لسمات الاسم)، كما هو مقترح في تشومسكي (1995)، أصبح يعد بمثابة إشفار (coding) للمشكل بدلا من تقديم تفسير له. إضافة إلى أن السمات المقولية أصبحت حجة لخلق مشكل القاعدة غير المشروعة، كما يشير تشومسكي (2001أ). فمثلا في البنية (3أ) قبل النقل، إذا كان الزمن (T) يحمل السمتين الفعلية [+ V] والاسمية [+ D] فإن الطريقة المناسبة لموافقة هذه السمات تكمن في نقل المركب الحدي (DP) إلى مخصص الزمن (SpecTP) لموافقة السمة [+ D]، ونقل الفعل إلى الزمن لموافقة السمة [+ V] كما في البنية (3ب) بعد النقل:

3) أ. البنية قبل النقل ب. البنية بعد النقل

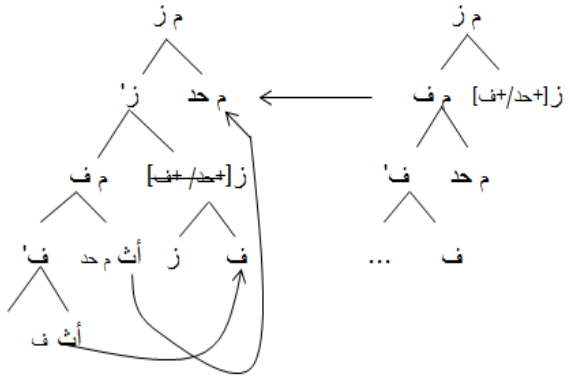

هناك طريقة أخرى مناسبة لفحص السمات المقولية للزمن (T) في (3أ): نقل المركب الفعلي VP إلى مخصص مركب الزمن SpecTP لفحص السمة [+V]، ونقل الرأس D° إلى رأس الزمن T° لفحص السمة [+ D] وبالتالي توليد البنية بعد النقل غير المرغوب فيها في التمثيل (4):

4).

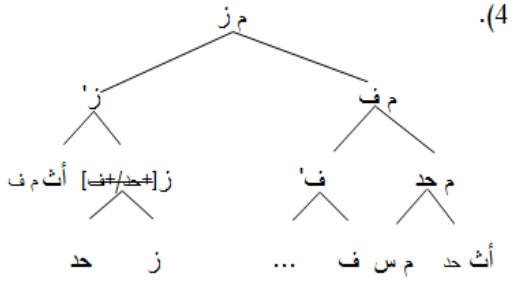

هذا النقل للمركب الفعلي VP إلى مخصص مركب الزمن SpecTP (كما في اللغات من نمط VOS مثلا)، وكذا نقل الرأس D° إلى رأس الزمن T° (كما في الاتصال الضميري في اللغة الرومانية واللغات المشابهة لها)، سبق اقتراحه في الأدبيات اللسانية. لكن توارد العمليتين في 4) لم يختبر تجريبيا[4] . نحتاج إذن طريقة لتنظيم توافق السمة في بنيات من قبيل (3أ) و(3ب) وحدها - وليس 4)- التي تنتج بعد عملية النقل. وأخيرا نشير إلى أنه بينما يفترض عادة أن يكون لنقل المركب تأثير دلالي: مثلا صعود يسمح لربط العائد أن يتحقق. كما في الجملة الإنجليزية:

(The boys seem to each other [it to like Mary]) سلطان (Soltan، 2008، ص5)

لا يبدو بالمقابل، أن نقل الرأس يقترن بتأثير مماثل، كما في صعود الفعل في الفرنسية وعدم صعوده في الإنجليزية، الأمر الذي يجعله لا يرتبط بأي فروق دلالية تتوفر عليها كل واحدة من اللغتين. وهذا يجعلنا نقترح أن العمليتين ربما ليستا من النوع نفسه (تشومسكي، 2001أ). ولحل المشكلات المتعلقة بنقل الرأس، هناك اقتراح بإقصاء نقل الرأس من التركيب واعتباره بدلا من ذلك عملية تخص المكون الصرف-صواتي. وتجذبه ربما، الخصائص الإلصاقية الملائمة للرؤوس الوظيفية (تشومسكي 2001أ، وبويكس وستيبانوفيتش 2001). وعلى الرغم من أن هذا قد يتجاوز المشكلات النظرية المشار إليها سابقا، فإنه يحتاج إلى الإثبات التجريبي. وفي الحقيقة نحن في حاجة إلى التأكد ممّا إذا كانت كل الظواهر تعالج بواسطة نقل الرأس تركيبيا قبل الاستمرار في تتبع المقاربة الصرف-صواتية لنقل الرأس. لأجل ذلك نعيد مراجعة الخصائص الصرف-تركيبية لنسق النفي في العربية المعيار. وقد أظهرت ظاهرة نقل الرأس أن التحليل التركيبي للوقائع ما يزال ممكنا، إذا ما وسعنا مجال العملية "*طابق*" لتشمل علاقات واسعة ليس فقط بين الرؤوس والمقولات الجوهرية (Substantive Categories) (مقولات الاسم والفعل والصفة، أو المقولات المعجمية)، لكن أيضا بين الرؤوس الوظيفية ورؤوس وظيفية أخرى في التمثيلات التركيبية؛ أي أن هذا التحليل المقترح لن يواجه أيا من المشكلات النظرية المطروحة سابقا والمرتبطة بنقل الرأس، في أثناء الوصف الآني لمجموع الوقائع التجريبية في اللغة.

نتطرق في المبحث الثاني من هذا المقال إلى الوقائع (Facts)الصرف-تركيبية للنفي الجملي في اللغة العربية، ونناقش في المبحث الثالث تحليل بنمامون (2000) للنفي في اللهجات العربية ونشير إلى ما تطرحه استنتاجاته من مشكلات. ونبين عكس ما ذهب إليه في كون مورفيم النفي Neg أعلى رتبة من الزمن (T). ونناقش في المبحث الرابع المقاربة الصرف-صواتية للنفي في اللغة العربية، وننظر في المشكلات المتعلقة بها. ونقدم في المبحث الخامس التحليل المبني على أساس "*طابق*" لوقائع النفي في اللغة العربية المعيار. ثم نناقش في المبحث السادس النتائج النظرية والتجريبية التي تشكل دعما إضافيا للتحليل المقترح (المناوب بين التركيب والصرف-صواتة). ونصوغ في الأخير النتائج المتوصل إليها.

3. أنظمة النفي في اللغة العربية

هناك ثلاثة أصناف للنفي الجُمْلي (sentential negation) في اللغة العربية المعيار: صنف له صُرْفة زمنية يضم أداة النفي "لا" (التي ترتبط سمتها الزمنية بالزمن في سياق الجملة)، و"لم" و"لن". وصنف ثان لا يحمل هذه الصُّرفة (ø-inflecting)، تمثله "ليس" (التي تحمل سمات التطابق الثلاث)، وصنف ثالث محايد تمثله "ما". نناقش هذه الأصناف من خلال الأمثلة أسفله مع التركيز على الخصائص الصرف- تركيبية لكل صنف.

1.3. حمل النفي للزمن وحياد الفعل

تمثل هذا الصنف "لا" ومتغيراتها "لم ولن"، وهي أدوات تملك صرفة زمنية، وبحسب زمن الجملة قد تسلك "لا" النافية سلوك "لم" في نفي الماضي، أو مثل "لن" في نفي المستقبل، أو الحاضر كما توضح الأمثلة في 5):

5) أ. لا يقرأُ زيد الكتاب

ب. لم يقرأْ زيد الكتاب

ج. لن يقرأَ زيد الكتاب

يلاحظ أن الفعل مع هذه الأدوات يظهر في الصورة غير الموسومة للزمن، جهة اللاتمام، ولكن يسِمها الوجه "mood-marking"، أو كما يسميه الفاسي الفهري (1993) الإعراب الزمني. وهو ما نستعمله هنا تفاديا للخلط المصطلحي وجه/وجهة. ونعتبر الأمثلة في 5) لها نفس القوة الإنجازية (ترد جميعا جملا خبرية منفية مع اختلاف في الخصائص الزمنية)، وثلاث حالات من الإعراب الزمني: التعييني في(5أ)، والجزمي في (5ب)، والافتراضي في (5ج). نتوقع ألا يكون الزمن في الفعل والنفي معا كما توضح لا نحوية الأمثلة 6):

6) أ. * لم قرأ زيد الكتاب

ب. * لن سيقرأَ زيد الكتاب

نضيف أن هناك شرطَ/ضرورةَ وجود علاقة مجاورة بين أداة النفي والفعل بحيث لا يمكن لعنصر آخر (المركب الحدّي مثلا) الورود بينهما كما يبين لحن الجمل 7):

7) أ. *لا زيدٌ يحب القراءة

ب. * لم زيدٌ يقرأُ الكتاب

ج. * لن زيدٌ يقرأَ الكتاب

2.3. تطابق النفي دون مجاورة الفعل

ترد "ليس" في سياقات الزمن الحاضر، لنفي الجملة وتحمل التطابق، وهي ترتبط دلاليا بالنفي الفعلي[5] وتعطي توكيدا إضافيا للجملة مقارنة بـ"لا" كما في 8):

8) أ. ليس زيد يحب القراءة

ب. ليست هند تحب القراءة

ج. لسنا نحب القراءة

نلاحظ أن "ليس"، بخلاف "لا"، لا تتطلب مجاورة الفعل، كما توضح إمكانية ورود مركّب حدّي (DP) بين "ليس" والفعل الرئيسي في (8أ) و(8ب)، وأنها لا يمكنها أن تتوارد في سياقات غير زمن الحاضر كما يوضح لحن الجمل في 9):

9) أ. *لست قرأت الكتاب

ب. *لست سأقرأ الكتاب

3.3. النفي غير الصُّرفي

تمثل هذا الصنف أداة النفي "ما" التي لا تحمل صرفة الزمن ولا صرفة التطابق، وتتوارد مع جميع صيغ الفعل (10أ-ج) ولا تتطلب شرط مجاورة الفعل (11أ-ج):

10) أ. ما قرأ زيد الكتاب

ب. ما يحب زيد القراءة

ج. ما يسافر زيد غدا

11) أ. ما زيد قرأ الكتاب

ب. ما عادة ننام مبكرا

ج. ما غدا سنسافر

4.3. التعميمات الوصفية

يمكن تلخيص أصناف النفي السابقة في التعميمات الوصفية التالية:

12) أ. الأداة "لا"، تحمل صرفة الزمن وتشكل مركبا صرفيا مع الفعل الذي يظهر في الصورة غير الزمنية وغير التامة.

ب. الأداة "ليس" التي تملك صرفة التطابق وترد فقط في سياق الزمن الحاضر ولا تشكّل مركّبا صرفيا مع الفعل.

ج. الأداة "ما" لا تملك صرفة الزمن ولا التطابق وتتوارد مع كل الصيغ الفعلية ولا تشكّل مركّبا صرفيا مع الفعل.

4. تحليل حركة نقل الرأس في اللغة العربية

تعالج مجموعة من الأبحاث اللسانية (أوحلا 1993، 1991، شلونسكي Shlonsky 1997، بنمامون 2000)، صرفة زمن النفي في اللغة العربية اعتمادا على النقل رأس إلى رأس بين رأسي الزمن والنفي. وبما أن الزمن يتضامّ مع النفي، فإن سمة زمن الجملة ستظهر على النفي بدلا من الفعل، وهذا ما يبرر ظهور الفعل غير موسوم بالزمن، وبجهة اللاتمام. وللتمثيل لذلك نقدم ونناقش تحليل بنمامون (2000) للنفي الزمني، الذي قدم ثلاثة افتراضات مهمة في دراسته للنفي في اللغة العربية:

13) أ. أولا: الزمن أعلى رتبة من النفي في سلّمية الجملة العربية.

ب. ثانيا: زمن الماضي وزمن المستقبل موسومان بالسمة الفعلية [V +] التي تقتضي الفحص بواسطة صعود الفعل للزمن، في حين لا يملك زمن الحاضر هذه السمة ومن ثم لا يتحقق الصعود فعل-إلى-زمن.

ج. ثالثا: يحمل رأس النفي السمة [N +] الاسمية التي تتطلب الصعود لفحصها.

بناء على هذه الافتراضات، يصعد الفعل (V) في سياقات الزمن الماضي والمستقبل إلى الزمن (T)، ليلتصق بالنفي في طريقه (لاعتبارات أدنوية) وهكذا ينشأ المركب [[Neg+V]+T]. وبما أن مركب النفي هو الذي يلتصق بالزمن (T)، فإن سمة الزمن تظهر على النفي لا على الفعل الكامن داخل مركب النفي، كما هو مطلوب. وبالمقابل في سياقات الزمن الحاضر يصعد الفعل إلى النفي فقط لا أبعد من ذلك، وفي هذه الحالة سيظهر النفي والفعل في حالتهما العادية. ونمثل لهذا الاشتقاق بـ14) أسفله:

14) أ.

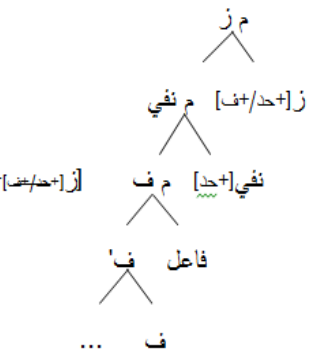

ب.

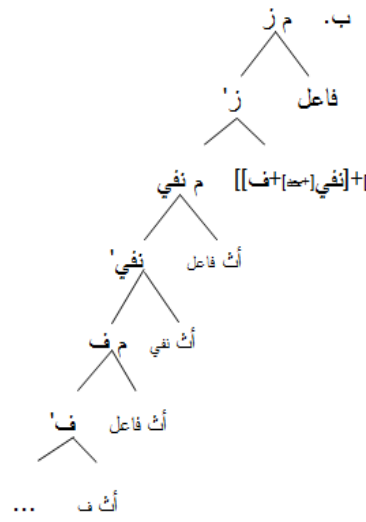

يعتمد بنمامون (2000) في وقائع النفي على لهجات العربية المعاصرة مثل العربية المصرية، ليدافع عن افتراضه القاضي بأن الزمن أعلى رتبة من النفي في اللهجات العربية. وفي هذه اللهجات هناك عادة نوعان من أدوات النفي: لاصقة ظرفية "ما...شي" والمورفيم المنفصل "مِش" ونمثل لذلك بأمثلة من العربية المصرية في 15):

15) أ. خالد ما قَرَأْش الكتاب

ب. خالد مِشْ بِيَقْرَأ الكتاب

اعتمادا على بنمامون، فالتباين في 15) يفسر عموما على خلفية الافتراض الوارد في (13ب) بشأن الاختلاف في صعود الفعل في التراكيب التي زمنها الحاضر والتي زمنها مختلف. والآن لنفترض أن النفي أسفل رتبة من الزمن: حسب تحليل بنمامون يتوقع أن يتضامّ الفعل مع النفي في أثناء صعوده إلى الزمن في سياقات الزمن الماضي كما يظهر من (16أ)، وليس الأمر كذلك في سياقات الزمن الحاضر، بما أنه من المفترض عدم وجود فعل يصعد في الأخير، كما يظهر في (16ب):

16) أ.

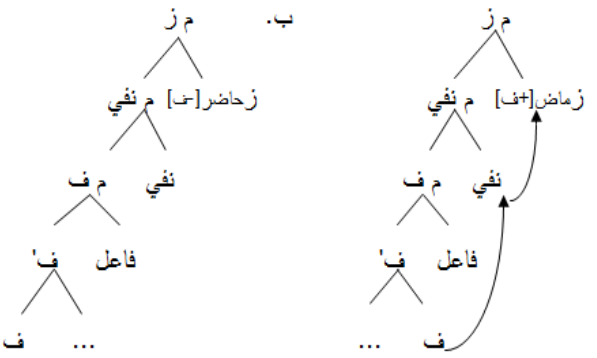

ب.

كما يتبين، هناك اختلاف في المعطيات بين هذه اللهجات العربية، الأمر الذي يجعل هذا التحليل لا ينطبق على كل الوقائع. ففي العربية المصرية يمكن لصيغ الزمن الحاضر أن تتوارد مع اللاصقة الظرفية للنفي، حيث يمكن أن نبدل (15ب) بـ17) أسفله:

17) . خالد ما بي يَقْراش الكتاب (سلطان Soltan، 2008، ص14)

إذا كان بنمامون مصيبا باعتبار رتبة النفي أسفل من الزمن، وبخصوص الزمن الحاضر الذي يحمل السمة [-ف]، فإن نحوية جمل من قبيل (17) ستظل غامضة. بالإضافة إلى أن مورفيم النفي المستقل "مِش" يجب أن يسبق صيغة الفعل المستقبل بعكس التحليل الذي اقترحه بنمامون:

18) . خالد مِش في الغالب هَيَقْرا الكتاب

ما تظهره (18)، في الواقع، هو أن النفي يجب أن يكون أعلى رتبة من الزمن في بنية الجملة. وبالمثل هناك لهجة مصرية واحدة على الأقل، يُتكلم بها في محافظة الشرقية، تتوارد فيها "مِش" مع صيغة الفعل الماضي:

19) . خالد مِش قَرا الكتاب

إذا كان الزمن في سياقات الماضي يملك السمة [+ف]، فليس من الواضح إذن لماذا يظهر النفي غير اللاصقي في هذه اللهجة. إضافة إلى أنه حتى في هذه اللهجات المصرية، حيث الجمل مثل 19) لاحنة، يمكن لمورفيم النفي المستقل أن يتوارد مع صيغ الفعل الماضي في جمل الاستفهام التصديقي (سؤال: نعم/لا):

20) . مِش خالد قَرَا الكتاب؟

إذا كانت رتبة النفي أسفل من الزمن فإن البنيات في 18)، 19) و20) غير قابلة للاشتقاق. نستنتج إذن أن النفي أعلى رتبة من الزمن في بنية الجملة العربية، وأن التنوع الملاحظ في اللهجات الحديثة بالخصوص، قد ينتج سواء عن نقل الفعل إلى الزمن فقط، وهنا يلحقه المورفيم/الصرفية اللاصقة، أو عن نقل الفعل إلى الزمن ثم إلى النفي، وهنا يلحقه مورفيم اللاصقة الظرفية. ومع ذلك إذا كان النفي أعلى من الزمن نحتاج إلى تفسير لا نحوية البنيات في 21) من العربية المعيار حيث الزمن يتحقق في الفعل بدلا من النفي (كما البنيات 6) سابقا):

21) أ. * لا قرأ زيد الكتاب

ب. *لم قرأ زيد الكتاب

ج. * لن سيقرأ زيد الكتاب

5. اشتقاق النفي الزمني في الصرف-صواتة

يمكن دراسة الجمل المنفية في اللغة العربية وفق مقاربة أخرى وذلك باعتبار النفي ظاهرة صرف-صواتية خالصة لا تتطلب أي عمليات تركيبية. لننظر إلى الجملة المنفية (5ب) والتي نعيدها هنا في 22) حيث يتحقق الزمن الماضي في النفي، في حين يرد الفعل خاليا من الزمن لكن يحمل سمات التطابق وعلامة الجزم:

22). لم يقرأْ زيد الكتاب

يمكن أن نقول إن التركيب بنى التمثيل البنيوي في 23)، مع تجاهل بعض التفاصيل غير الملائمة:

23). [م نفي نفي [م ز ز[+ماض]ø [م ف...ف...]]]

نتساءل الآن: كيف يمكن لعملية نقل الرأس أن تنطبق في هذا النموذج كي نشتق البنية السطحية ل (22)؟ هناك إمكانية واحدة تشبه التمثيل في 24):

24) أ. أُنقل الزمن إلى النفي:

[م نفي[نفي+ ز[+ماض]ø][م ز [م ف...ف...]]]

ب. أُنقل الفعل إلى المركب [نفي+زمن]:

[م نفي[[نفي+ز[+ماض]ø]+ف][م ز[م ف ...]]]

ج. التهجية [+ماض] في النفي وسمات التطابق في الفعل يشكلان [نفي[+ماض] +فøø]].

تظهر بعض الأسئلة فيما يتعلق بـ 24). أولها: نحتاج إلى التأكد من أن الزمن ينتقل إلى النفي قبل انتقال الفعل إلى المركب الكلي. ومن جهة أخرى، سنولد الجمل اللاحنة في (21). كذلك حتى مع الخرْج الصحيح لنقل الرأس الصرف-صواتي، نحتاج إلى تفسير لماذا يحقق الفعل سمات التطابق في الزمن، وليس سمة الزمن. ومن جهة أخرى لماذا لا يحقق النفي كلًّا من سمات التطابق والزمن المرتبطة بالزمن؟ إضافة إلى ذلك، ورغم التشابه بين النفي الزمني، والنفي التطابقي (النفي مع سمات التطابق)، نجد أنفسنا مجبرين على معالجتهما بكيفية مختلفة: السابق في الصرف-صواتة، الأخير في التركيب، مع إغفال التعميم الملاحظ تقليديا. أيضا، وبموجب هذا التحليل، يمكن لورود الإعراب الزمني في الفعل أن يعالج معجميا فقط بالرغم من اطراده/انتظامه. وأخيرا في الجمل المتضمنة لما يسمى النوع الافتراضي (المضارع المنصوب)، ليس هناك إمكانية لنفي زمني كما تظهر المعطيات 25):

25) أ. أراد زيد ألا يرحل عمرو

ب. * أراد زيد ألّم يرحل عمرو

ج. * أراد زيد ألّن يرحل عمرو

والسؤال الآن: كيف يمكننا تفسير الوقائع في 25) من وجهة صرف-صواتية؟

نخلص إلى أن أي تحليل، يخص عملية نقل الرأس تركيبيا، يمكنه أن يفسر الجمل التي تتضمن النفي الزمني في العربية المعيار، وأول افتراض يتحتم عليه تفاديه يتعلق بسلسلة فرط التوليد (Overgenerating) [نفي غير زمني +فعل زمني]. وعلى النقيض من ذلك يدفعنا التفسير الصرف-صواتي لعملية نقل الرأس لمعالجة كل من النفي الزمني والنفي التطابقي بشكل مختلف، بالرغم من أن كليهما يُظهِر نمطا/نموذجا مشابها. علاوة على ذلك، لا أحد من التحليلين يفسر وجود سمات الإعراب

الزمني في الفعل في هذه السياقات. ونقدم في المبحث الموالي تحليلا متناوبا (Alternative) لنسق النفي في اللغة العربية يهتم بالوقائع دون الخوض في المشكلات النظرية أو التجريبية لكل من التحليلين.

6. التحليل الأدنوي: "طابق" في التركيب، ونقل الرأس في الصرف-صواتة

يقترح تشومسكي (2001أ، 2001ب) في البرنامج الأدنوي الجديد، بعكس النموذج الأول (تشومسكي 1995)، وخلافا لما جاء في نموذج المبادئ والوسائط، أن التوافق في السمات الصورية كسمتيْ الإعراب والتطابق يستنتج من العملية "*طابق*" وهي عملية قديمة مبنية في النحو[6]. فـ"طابق" عملية تؤسس علاقة بين عنصر α/أ (*مسبار*) له سمات غير مؤولة، وعنصر β/ب (*هدف*) له سمات مؤوّلة مطابقة في مجال التحكم المكوّني لـ α (C-Command domain)، فتقيّم (Valued) سمات المسبار غير المؤوّلة بواسطة السمات المؤولة المطابقة لها في الهدف، كما في التمثيل (26):

(26)

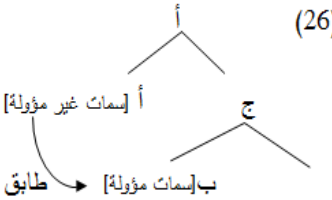

تمثل سمات التطابق (شخص، عدد، جنس) السمات غير المؤوّلة في الزمن، وسمات الاستفهام في المصدري أو سمات الإعراب في الأسماء، نماذج للسمات غير المؤوّلة. فمثلا إعراب الرفع في الفاعل تتم موافقته مع الزمن بواسطة العملية طابق، في حين تتم مطابقة إعراب النصب في المفعول مع الفعل الخفيف بنفس العملية طابق 27):

27). [م مص [م ز ز [م ف ع فاعل ف خ [ف' ف مفعول]]]]

يُفترض أن تخضع "طابق" كذلك لشرط النشاط: فلكي يدخل كل من المسبار والهدف في علاقة "طابق" يجب أن يكون كلاهما نشيطا (Active). أي كل واحد منهما يجب أن يحمل سمة غير مؤوّلة أو سمة للتقييم نتيجة لهذه العملية. فمثلا طابق بين الزمن والاسم الذي يحمل سمة إعراب غير مؤولة مسموح بها، بينما طابق بين الزمن والاسم الذي سبق وقُيّمت سمته الإعرابية (ربما عبر علاقة "طابق" سابقة مع رأس آخر أو عبر إسناد إعراب معجمي) غير مسموح بها. وعلى سبيل المثال تنتقي الأفعال الموجهة الوجوبية في اللغة العربية، مركّبا حرفيا لموضوعه المُعَاني. وكذلك يسند المركّب الحدّي ضمن المركّب الحرفي المعاني إعرابا بواسطة الحرف، حيث المركب الحدي لم يعد متاحا للعمليات "طابق". وكما تبين في هذه التراكيب، تتحقق طابق مع الموضوع المحوري بدلا من ذلك، وتسند له إعراب الرفع[7]:

28). يجب/تجب على المؤمنين الصلاةُ

على الرغم من انغلاق (Opacity) المركب الحرفي المعاني في الجمل مثل (28)، فإن إمكانية وجود التطابق وإسناد إعراب الرفع تأتي من وجود هدف آخر للزمن يجب مطابقته معه، وهو المركّب الحدي المحوري كما هو ممثل في التمثيل الشجري 29) الممثل لجمل من قبيل 28):

(29).

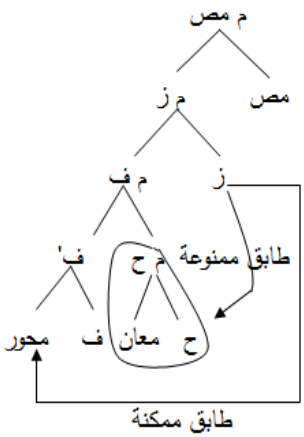

نخلص إلى أن "طابق" عملية تركيبية تحدث بين عناصر تركيبية داخل مجال محلي في بنية جملة تخضع لحالة النشاط الناتجة عن توافق السمات الصورية للرؤوس الوظيفية والمقولات الجوهرية المعنية. نقترح في ما تبقى من فقرات أن "طابق" تمتد إلى السياقات التي تدخل فيها الرؤوس الوظيفية في علاقات فيما بينها والتي عادة ما تؤدي إلى دمج صرفي. وسأفترض أن هذه الحال تنطبق على نسق النفي في اللغة العربية.

نلاحظ، بخصوص النفي الصُّرفي (النفي المتضمن لصرفة الزمن ("لا" ومتغيراتها "لم" و"لن") أو صرفة التطابق مع "ليس") في اللغة العربية، أن لهذه الظاهرة ميزة، ميزة توافق السمة الصورية بالمعنى الأدنوي. ونلاحظ كذلك أنه لا يوجد سبب لنقول إن سمات التطابق في النفي تختلف عن سمات التطابق في الزمن أو عن أي رأس وظيفي. وبكيفية مماثلة من المفترض أن تكون سمات الزمن في النفي كذلك. إذا كان الأمر كذلك، يجب علينا أن نتساءل عما إذا كان باستطاعتنا دراسة الظاهرة وفق آليات توافق السمة الصورية المتداولة في التركيب الأدنوي. ومن الواضح أن المقاربة "مخصص-رأس" ليست قابلة للتطبيق على هذه الظواهر. ومن جهة أخرى كما رأينا في المحور الأول من هذا الفصل، أنّ توافق السمة عبر نقل الرأس يطرح عدة مشكلات نظرية تظل بدون حل. لذا نتساءل كيف يشتغل التركيب المبني على "طابق" في هذا الصدد؟ فإذا عبرت "طابق" عن علاقة رأس-رأس كما في افتراض تشومسكي (2001أ، ب)، فإنه لا يمكن أن نحصر تطبيقها بين الرؤوس الوظيفية والمقولات الجوهرية فحسب، ولكن يجب أن يخضع كل عنصرين في البنية لعلاقة مسبار-هدف إذا تم استيفاء شروط هذه العلاقة، أي إذا كان للعنصرين سمات غير مؤولة تتطلب التقييم. ونفترض هنا أن النفي في العربية المعيار يمكنه بالفعل الدخول في علاقة "طابق" مع الزمن في بعض السياقات، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور النفي الزمني. ومن جهة أخرى ينتج النفي التطابقي عن النفي الحامل لسمات التطابق التي تقتضي التقييم بواسطة العلاقة "طابق" مع المركّب الحدّي. أما النفي غير التطابقي فإنه ببساطة رأس غير نشيط لا يدخل في أي علاقات تركيبية، وسنناقش هذا النوع في ما يلي.

1.6. اشتقاق النفي الزمني في اللغة العربية

بناء على الوقائع المتعلقة بنسق النفي التي قدمناها في المبحث الثاني من هذه الورقة، نصوغ افتراضا معقولا بأن النفي في العربية المعيار قد يدخل الاشتقاق مع السمات غير المؤوّلة للزمن أو مع سمات التطابق غير المؤوّلة، وكلتاهما تتطلب التوافق في التركيب وفق الافتراضات الأدنوية المعيار. لنر كيف يشتغل هذا التحليل: ننظر في حالة النفي الزمني أولا كما في 30):

30). لم يقرأ زيد الكتاب

لنفترض أن للنفي في هذه الحالة سمات زمنية غير مؤوّلة، ونذكر أيضا أن الفعل في سياق النفي الزمني يظهر حاملا إعرابا زمنيا تبعا للفاسي الفهري (1993) (أو إعراب الجزم/النصب المحيل على الوجه mood) . وبما أن مثل هذه السمة تكون كذلك غير مؤوّلة، سنفترض أن الزمن يحمل بعض سمات الإعراب الزمني غير المقيّمة. والآن، إذا كان النفي أعلى رتبة من الزمن كما استنتجنا من التحليل المقدم في المبحث الرابع، ثم عند نقطة الاشتقاق حيث يتقدم/يتصدر النفي، نحصل على البنية 31)، مع إهمال بعض التفاصيل غير الملائمة[8]:

31). [م نفي نفي[س ز غ مؤولة] [م ز ز [+ماض]/ø/[إعراب ز غ مقيم] [م ف فاعل ف جذر...]]]

طابق

هنا تكمن العلاقة المعيار: مسبار-هدف التي تقتضي طابق لتقييم كلٍّ من سمة الزمن في النفي، وسمة الإعراب الزمني في الزمن. تقودنا للتمثيل (32) التالي:

32). [م نفي نفي[+ماض] [م ز ز[+ماض]/ø/[إعراب ز غ مقيم] [م ف فاعل فجذر...]]]

نلاحظ أن التمثيل (32) يطرح مشكلات: يتنبأ أن يبقى الزمن [+ماض] ظاهرا في رأس الزمن (وبالتالي في الفعل) إلى جانب ظهوره في النفي، وهذا غير صحيح، كما بيّنّا في المعطيات 6) السابقة والتي نعيدها هنا في 33):

33) أ. *لم قرأ زيد الكتاب

ب. *لن سيقرأ زيد الكتاب

يتحتم علينا إذن التمييز المعياري بين العلاقة (رأس-مركب)، والعلاقة (رأس-رأس). مع اعتبار أن "طابق" بين الرأس والمقولة الجوهرية (مقولة الاسم/الفعل) يؤدي إلى تقييم السمة في الرأس حيث يمثل التقييم سيرورة لنسخ السمة، فمثلا "طابق" بين رأس الزمن والمركّب الحدّي تؤدي إلى نسخ سمات تطابق المركّب الحدّي على رأس الزمن. لنفترض بعد ذلك، من أجل التمييز بين العلاقة (رأس-مركّب)، والعلاقة (رأس-رأس) المطلوبة في أي نظرية، أن شرطا وجيها (نسميه شرط تطابق الرأس) يضمن أنه في العلاقات (رأس-رأس) الناجمة عن "طابق"، تظهر السمة المنسوخة بوضوح في المسبار، لكن تؤوّل في الهدف عندما يكون هذا الأخير رأسا لعجرة أخت للمسبار. وهذا سيضمن أن السمة المقيّمة في المسبار تحذف وتسمح بذلك للاشتقاق أن يقوم/يتلاقى في الصورة المنطقية. لكن في الوقت نفسه تبقى السمة (غير الساكنة) في الهدف حاضرة وتؤوّل في الصورة المنطقية. هذا الشرط هو ذاته الموجود عند هال وكايزر (2002) باسم (Strict Complementation Condition) في عملية الضمّ، وباسم تعميم نقل الرأس عند (Pesetsky and Torrego 2001)[9].

لكي نعطي مثالا ملموسا نعيد النظر في المشاكل التي يطرحها التمثيل البنيوي في 32) والذي نعيده هنا في 34):

34). [م نفي[+ماض] [م ز[+ماض]/ø/[إعراب ز غ مقيم] [م ف فاعل فجذر...]]]

إذا أخذنا بعين الاعتبار شرط تطابق الرأس، فإن المشكل مع 34) سيختفي، حيث [+ماض] حين تظهر على كل من رأسيْ النفي والزمن، ستنطق في الأول فقط ولكن تؤوّل في الثاني، في توافق مع شرط تطابق الرأس، حيث الهدف -رأس الزمن- رأسا للعجرة أخت المسبار لا- رأس النفي-. هكذا نتوقع لا نحوية الجمل التي يتوارد فيها كل من النفي الزمني والفعل الحامل للزمن. وقد يبدو شرط نقل الرأس خاصا/طارئا هنا. وسنقدم المزيد من الأدلة التجريبية لاحقا على أنه موجود بالفعل[10].

حاولنا أن نبين أن الزمن يظهر على النفي وتفادينا القول بتعدد واسمات الزمن في الجمل المنفية في العربية المعيار. وسنتعامل مع ما تبقى من الاشتقاق في إطار المكوّن الصرف-صواتي، فمثلا نقل الفعل إلى رأس الزمن ورأس النفي يحتمل أن تحركه السمات اللاصقة للرأسين وهو نتيجة لما تقتضيه المجاورة الملحوظة[11]. نشير كذلك إلى أن الفعل سينتهي باستقبال سمات التطابق في الزمن، عندما لا يوسم بالزمن مع صيغة اللاتمام (أو يخرق شرط تطابق الرأس). ونتيجة للعملية طابق سيتم تقييم سمات الإعراب الزمني في رأس الزمن، وهو ما يفسر وجود هذه السمات الصورية في الفعل في مثل هذه السياقات. نخلص أخيرا إلى أن التحليل المقترح هنا بناء على "طابق" يعتمد على الخصائص المتعلقة بالنفي الزمني في اللغة العربية. أولا: يظهر الزمن في حرف النفي كانعكاس لعملية تقييم لسمة غير مؤولة في رأس النفي. وثانيا: يجب أن يرد الفعل على صيغة اللاتمام غير موسوم بالزمن حيث يحقق النفي سمة الزمن. ثالثا: يعتمد على علاقة المجاورة في العملية الصرف-صواتية لنقل الرأس التي تقتضي صعود الفعل إلى الزمن والنفي لمطابقة/موافقة سماته اللاصقة. وأخيرا تقودنا العلاقة "طابق" إلى تقييم الإعراب الزمني في رأس الزمن، فينجم عن ذلك ما يسمّى عادة سمة الوجه في الفعل.

2.6. اشتقاق النفي التطابقي: حالة "ليس"

نُذكّر أن "ليس" تُظهر سمات التطابق، بخلاف "لا"، وهي تتوارد مع سياقات الزمن الحاضر فقط، ولا تقتضي مجاورة الفعل كما تظهر الأمثلة المعادة هنا:

35) أ. ليس زيد يحب القراءة

ب. ليست هند تحب القراءة

ج. لسنا نحب القراءة

بناء على حضور سمات التطابق في "ليس"، نفترض أن النفي في هذا السياق يدخل الاشتقاق بسمات تطابق غير مؤوّلة تتطلب التقييم. وسنبين أن رأس النفي في هذه الحالة يتطابق مع الهدف في المركّب الحدّي ويسلك الطريقة نفسها التي يسلكها رأس الزمن. فمثلا في (35أ-ج) يتطابق النفي مع الفواعل: (زيد، هند، ضمير الفاعل الفارغ) تواليا. ونشير إلى أنّ ليس في أدبيات النفي في العربية المعيار تعتبر مركبة من حرف النفي "لا" ورابطة الزمن الحاضر المهجورة "أيْس"[12]. وهذا ما يفسر لماذا توافق "ليس" سياق الزمن الحاضر فقط. ومنه يمكننا تقديم التمثيل البنيوي التالي (36)، عندما يدخل رأس النفي الاشتقاق، مع إهمال بعض التفاصيل غير الملائمة[13]:

36).[م نفي **نفي**[س نط غ مؤولة]/[س ز غ مؤولة] [م ز ز أيس[حاضر]/[إعراب ز غ مقيم] [م ف **فاعل ف**ـجذر...]]]

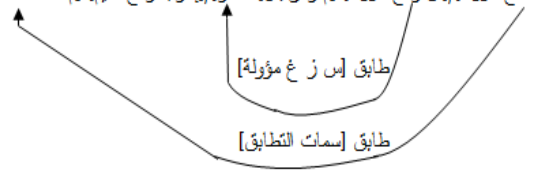

تربط "طابق" بين رأس النفي والفاعل بالطريقة المعتادة، لتقييم سمات التطابق الصورية، وتربط كذلك بين رأسيْ النفي والزمن لتقييم سمة الزمن الصورية، ومطابقة الإعراب الزمني في رأس الزمن. ووفقا لشرط تطابق الرأس، يمكن التلفظ بالزمن فقط في رأس النفي كما هو مطلوب. وفي المكون الصرف-صواتي ينتقل المورفيم الرابطة "أيْس" إلى لاصقة النفي المستقبِلة لتشكيل أداة النفي المركبة "ليس". نشير إلى أنه إذا كان رأس الزمن الحاضر لا يحمل سمات التطابق (انظر الهامش 10)، فإننا لا نملك تبريرا لظهور الفعل الرئيسي بسمات التطابق، كما رأينا في المعطيات (35). ويكون الجواب متاحا بسهولة، عندما نعتمد تمثيلات متعددة في البنيات الجهية في العربية المعيار، كما (37أ)، والعربية المصرية كما (37ب):

37) أ. كانت هند تلعب في الحديقة

ب. الوِلاد كانوا بيلعبوا في الحديقة (Soltan،2008، ص28)

نقترح بناء على تعدد التطابق أن مثل هذه البنيات تتضمن إسقاطا جهيًّا يحمل بدوره سمات تطابق نشيطة وهذا ما يفسر وجود التطابق المتعدد في كل من الفعل المساعد والفعل الرئيسي[14]. وبالنظر إلى بناء "ليس" المحصور في السياق الجهيّ، خاصة جهة العادة أو جهة التدرج، يترتب على ذلك ضرورة حمل سمات تطابق جهية تستقبل الفعل في جمل من قبيل (35). وبالتالي فالتمثيل البنيوي الكامل للنفي بـ"ليس" مع العلاقة "طابق" ونقل الفعل سيكون كما في 38):

(38)

[م نفي**نفي**[س نط غ مؤ]/[س ز غ مؤ][م ز ز أيس[حاضر]/[إع ز غ مقيم][م جه**جه**[س نط]+**ف**ـجذر[م ف فاعل...أثر ف]]]]

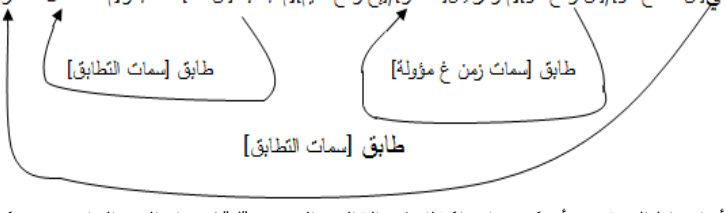

نشير إلى أن إسقاط الجهة يجب أن يكون حاضرا كذلك في حالة النفي الزمني مع "لا" في سياق الزمن الحاضر حيث تكون القراءة الجهية متاحة كذلك كما في 39):

39). لا يحب زيد القراءة

بخلاف حالة "ليس"، لا وجود لرأس معجمي يمكنه حمل لاصقة النفي، ولذا يتحتم على المركّب [جهة+فعل] الصعود لاستقبال النفي، والتضام/الدمج (Merging) في الطريق مع الزمن، وهو ما يفسر ضرورة المجاورة في مثل هذا النوع من النفي. هذا صحيح ويدعمه بكيفية مباشرة التحقق في حالة الفعل المساعد "كان"، والضم/الدمج الصرفي مع المركب [جهة+فعل] لا حاجة له، حيث الفعل المساعد أقرب مستقبِل للاصقة النفي، والمجاورة لم تعد مطلوبة:

40) أ. لم يكنْ زيد يلعب

ب. لن يكونَ زيد يلعب

نخلص إلى أن خصائص النفي بـ"ليس" في اللغة العربية، يمكن تفسيرها اعتمادا على التحليل المبني على "طابق" المقترح هنا: أولا: التطابق في "ليس" هو نتيجة لتقييم سمات التطابق مع المركب الحدي الفاعل. ثانيا: التوارد الحصري لـ"ليس" مع سياق الزمن الحاضر يرجع إلى صيغتها المركبة التي تشمل الرابطة المعجمية للزمن الحاضر. ثالثا: الحاجة إلى المجاورة بين "ليس" والفعل يقتضيها استقبال الرابطة المعجمية للنفي، وبالتالي منع الفعل من الانتقال إلى النفي، والصعود بدلا من ذلك إلى الجهة فقط، ومن ثَمَّ ظهور سمات التطابق كذلك.

3.6. اشتقاق النفي المحايد: حالة "ما"

تعبر "ما" عن النفي المحايد فلا تحمل صرفة الزمن ولا التطابق وتتوارد مع جميع صيغ الفعل، ولا تشترط مجاورة الفعل كما توضح الأمثلة المعادة هنا في41):

41) أ. ما قرأ زيد الكتاب

ب. ما يحب زيد القراءة

ج. ما يسافر زيد غدا

بناء على سلوك "ما"، من المنطقي أن نفترض أنها تحمل سمات غير مؤوّلة وبالتالي لا تدخل في أي علاقة "طابق". وبالتالي نرشحها لأن تتوافق مع جميع صيغ الفعل (ماض، حاضر ومستقبل)، وهكذا ستظل سمة الزمن في رأس الزمن وبعد ذلك تظهر على الفعل عندما يصعد هذا الأخير. وهذا ما يفسر لماذا يكون تأثير عدم المجاورة ملحوظا مع "ما" حسب افتراض أن النفي يكون إلصاقيا عندما يستقبل السمات الصورية (انظر الهامش 8).

4.6. استنتاج

رأينا في المبحث الأخير 5) أن الخصائص الصرف-تركيبية لنسق النفي في اللغة العربية تخضع في وصفها لتحليل مركّب، وفقا لعلاقات رأس-رأس (خاصة بين الرؤوس الوظيفية) المبررة بالحاجة إلى موافقة السمات الصورية كسمات الزمن والتطابق في النفي، في حين يتحقق نقل الأفعال المعجمية إلى الرؤوس الإلصاقية المستقبِلة في المكون الصرافي. ويجب أن يأخذ التحليل بعين الاعتبار أنماط الجمل المنفية الثلاث في اللغة: النفي الزمني، والنفي التطابقي، والنفي المحايد. وإذا صح ذلك، فإن هذا التحليل سيقدم المزيد من الأدلة على أن العملية "طابق" تمثل في النحو آلية لموافقة/تسويغ السمة الصورية ليس فقط بين الرؤوس الوظيفية والمقولات الجوهرية، ولكن أيضا في مجموعة فرعية للعلاقات رأس-رأس التي تمت معالجتها باعتبارها حالات لنقل الرأس وخاصة المتوقفة على الرؤوس الوظيفية. وسنرى في المحثب الموالي المزيد من الأدلة التجريبية على صحة هذا المقترح.

7. بعض نتائج تحليل النفي الصرفي على أساس طابق

نناقش في هذا المبحث الفوائد النظرية والتجريبية للتحليل على أساس طابق لنسق النفي في اللغة العربية المقدم في المبحث السابق.

1.7. النتائج النظرية للقضايا المرتبطة بنقل الرأس

نظرا إلى أن التحليل المقترح لا يقتضي أي نقل فعليّ للرأس في التركيب، ولكن فقط السمة المقيمة (وهو المشكل النظري المناقش في الفقرة الأولى بخصوص عدم ظهور نقل الرأس). وإذا كان توحيد السلسلة يعتبر بالفعل من مبادئ النحو، فإنه لا يوجد خرق لهذا المبدإ هنا، لعدم وجود النقل وبالتالي انعدام السلسلة. وبالمثل، إذا كان شرط التوسع ينطبق على الإلحاق، فإن الاقتراح الحالي متوافق مع ذلك، حيث العملية "طابق" لا تنتج بنية إلحاق، والأهم أن العملية أدنوية؛ لأنها تقتضي فحص السمات الصورية للرؤوس الوظيفية.

2.7. النتائج التجريبية

1.2.7. النفي في الجمل غير الفعلية

ينص الاقتراح المقدم للتوّ على أن رؤوس النفي وحدها لا تتطلب صعود الفعل، أي "ليس" و"ما" التي ستتوافق مع ما يسمى تراكيب الرابطة غير الفعلية. وهذا لأن النفي في مثل هذه الحالات من جهة غير إلصاقي ومن جهة أخرى لا يحتاج الفعل ليستقبله وهي حالة "ما"، أو لأن رأس النفي يمكن أن يُستقبل من قبل الزمن المعجمي، وهي حال الصيغة المركبة "ليس". وعلى النقيض من ذلك، يرجح أن يكون النفي الزمني، لأنه إلصاقي كما حالة "لا"، غير متوافق مع الجمل غير الفعلية. وهكذا، نثبت التنبؤ: "ما" و"ليس" يمكنهما أن تنفيا الجمل غير الفعلية، ولا يمكن لـ "لا" فعل ذلك:

42) أ. ما زيد في الدار

ب. ليس زيد في الدار

ج. * لا/لم/لن زيد في الدار

2.2.7. تفاعل النفي والمصدري والزمن

يدفعنا الاقتراح السابق (التحليل على أساس "طابق")، إلى اقتراح/تنبؤ آخر يقضي أن تدخل رؤوس وظيفية أخرى، مبدئيا، في علاقة "طابق" كما هي الحال بالنسبة إلى رأس النفي. ونستدل هنا على أن المصدري في العربية المعيار كذلك، قد يظهر بسمات زمنية غير مؤولة تقتضي التقييم عبر طابق[15]. وهذا راجع لطبيعة نظام المصدري في اللغة. فحسب عَوْن (1981) هناك نمطان من أنظمة المصدري المدمجة، في اللغة العربية: ("أنّ" و"أنْ"). ويختلف سلوك هذين المصدريين، فالمصدري "أنّ" يتوافق مع جميع صيغ الفعل في الجملة المدمجة، وخلافا لذلك تتوارد "أنْ" مع صيغة اللاتمام غير الموسومة للزمن فقط (المضارع المنصوب في اصطلاح النحو العربي).

43) أ. ظننت أنّ هندا كتبت الرسالة

ب. ظننت أنّ هندا تكتب الرسالة

ج. ظننت أنّ هندا ستكتب الرسالة

44) أ. أراد زيدٌ أنْ يرحلَ عمرو

ب. *أراد زيدٌ أنْ رحل عمرو

ج. *أراد زيدٌ أنْ سيرحل عمرو

نلاحظ أنه بينما لا تحتاج "أنّ" لمجاورة الفعل، تحتاجها خلافا لذلك "أنْ". فقد بينت المعطيات في (43أ-ج) أعلاه عدم احتياج "أنّ" لمجاورة الفعل المدمَج، في حين نبين من خلال المعطيات (45) أسفله لا نحوية استعمال "أنْ" دون مجاورتها للفعل:

45) أ. *أراد زيدٌ أنْ عمرو يرحل

ب. *أراد زيدٌ أنْ غدا يرحل عمرو

هذا السلوك المتناقض لكل من "أنّ" و"أنْ"، يوازيه سلوك أداة النفي الزمني "لا" في مقابل "ما" المحايدة. يمكن أن نخمن أن الاختلاف بين المصدريين "أنّ" و"أنْ" هو اختلاف في تحقق الزمن: فـ "أنّ" لا تحقق زمن الجملة المدمجة، في حين تحمل "أنْ" السمة الزمنية لهذه الجملة. وهناك أدلة جيدة على أن هذا صحيح من خلال تفاعل النفي مع نمطي المصدري. فـ "أنّ" يمكنها أن تتوارد مع جميع أدوات النفي الزمني (لا، لم، لن)، وخلافا لذلك يمكن لـ "أنْ" أن تتوارد فقط مع "لا": 46) مقارنة بـ47):

46) أ. ظننت أنّ هندا لم تكتب الرسالة

ب. ظننت أنّ هندا لا تكتب الرسالة

ج. ظننت أنّ هندا لن تكتب الرسالة

47) أ. أراد زيد ألّا (أنْ+لا) يرحل عمرو

ب. *أراد زيد ألّم (أنْ+لم) يرحل عمرو

ج. *أراد زيد ألّن (أنْ+لن) يرحل عمرو

يمكن أن يؤخذ الاختلاف بين 46) و47) بعين الاعتبار، إذا افترضنا أن "أنْ" هي نتيجة لتشرّب المصدري لسمة زمن الجملة المدمجة. وتحديدا يتطابق النفي مع رأس الزمن في الزمن، ويليه تطابق المصدري مع النفي في الزمن كذلك. وبناء على شرط تطابق الرأس، يتحتم على سمة الزمن أن تتحقق على مستوى الرأس الأعلى، الذي يمثله المصدري في هذه الحالة، وهكذا يمكن تفسير غياب أدوات النفي الحاملة لصرفة الزمن مع هذا المصدري إلى جانب الحاجة إلى مجاورة المصدري للفعل. هكذا يقدم نظام المصدري في العربية المعيار المزيد من الدعم للتحليل المبني على أساس "طابق" لنقل الرؤوس، الذي بموجبه يمكن تسويغ/توافق العلاقات بين الرؤوس الوظيفية بناء على الآليات/المكنزمات الأدنوية لتوافق السمات الصورية، وعلى "طابق" في سياق الحاضر.

3.2.7. تفاعل المصدري والزمن في الأمر

يدعم سلوك أفعال الأمر في العربية ولهجاتها صحة التحليل المبني على أساس طابق الذي قدمناه، فصيغ فعل الأمر الموجب تظهر بدون سابقة الشخص تـ-، ونقارن هنا صيغ اللاتمام للفعل مع ضمير الشخص الثاني مع صيغ فعل الأمر الموجب[16]:

48). اللاتمام (البياني) الأمر الموجب

شخص2 مفرد مذكر	تَ-كتبُ	اُكتبْ
شخص2 مفرد مؤنث	تَ-كُتبين	اُكتبِي
ش2 مثنى مذكر/مؤنث	تَ-كُتبان	اُكتبا
ش2 جمع مذكر	تَ-كتبون	اُكتبوا
ش2 جمع مؤنث	تـ-كتبن	اُكتبن

وقد افترضنا أن هناك حالة أخرى يدخل فيها الرأسان الوظيفيان (الأمر المصدري والزمن) في علاقة "طابق"، كما في التمثيل 49) أسفله:

49). [م مص **مص**أمر[س ش غ مؤولة] [م ز ز[شخص]/[عدد]/[جنس]/[إع ز غ مقيم] [م ف **فاعل ف**جنر...]]]

طابق طابق

افترضنا بشكل خاص أن مصدريّ الأمر (مص أمر) له سمات شخص غير مؤوّلة[17]. يتطابق الزمن مع الفاعل عادة لتسويغ/موافقة سمات التطابق في الزمن. ويتطابق المصدري مع الزمن في الشخص، وهكذا تتوافق/تسوغ سمة الشخص المصدرية مثلها مثل الإعراب الزمني في الزمن المبرر بوجود علامة الوجه الجزمي مع صيغة الفعل الأمرية (انظر هامش 13). وبما أن الزمن يكون رأسا لعجرة أخت لعجرة المصدري، وبناء على شرط تطابق الرأس، فإن سمة الشخص وجب أن تتحقق في رأس المسبار، وهو المصدري في هذه الحالة، وهذا ما يفسر غيابها في الفعل. وتظهر نتائج مهمة في كل من النهي (الأمر المنفي/لا تكتبْ)، ومع لام الأمر (لتكتبْ)، وكذلك في ما يتعلق بالاختلاف عبر اللغوي على مستوى صرف تركيب الأمر.

8.خاتمة

ناقشنا في هذا المقال أهم ما يتعلق بنسق النفي في اللغة العربية، من خلال تحليل مبني على أساس العلاقة "طابق" بين الرأسين الوظيفيين النفي والزمن مقرونة بالنقل الصرف-صواتي للفعل المعجمي إلى لاصقة النفي المستقبلة. وقد بيّنّا أن هذا التحليل يشتق كل أنماط النفي بالإضافة إلى خصائصها الصرف-تركيبية. وأظهرنا كذلك أن هذا التحليل يتجنب كل المشكلات النظرية المتعلقة بالعملية التركيبية لنقل الرأس. وبناء على مجموعة من الوقائع التجريبية بخصوص النفي في الجمل غير الفعلية، يكون التفاعل بين النفي والمصدري في الجمل المدمجة مثله مثل خصائص التطابق في الأمر الموجب والأمر المنفي.

الهوامش

[1] السمات الصورية مجموعة من السمات الدلالية والصرفية والتركيبية التي يتم تسويغها، أي فحص مدى توافقها مع المقولات التي تحملها، من خلال العمليات الحاسوبية (الانتقاء والضم وطابق والنقل)، لإنتاج خرج صوتي ومنطقي مقبول (كسمات التطابق والزمن والوجه والإعراب والحد، وغيرها من السمات الفعلية والاسمية...)

[2] (X°، XP) ترمز توالیا للمركبات والرؤوس الوظيفية والمعجمية الممثلة للمقولات، حيث لجميع المقولات نفس البنية التركيبية الداخلية، أي أن كل المقولات تملك رأسا ومخصصا، وفضلة...

[3] المجال المعجمي أسفل التمثيل الشجري للبنية حيث تُسقط المقولات المعجمية (فعل، اسم، صفة، ظرف، حرف نفي/استفهام/عطف...)

[4]اللغة الواردة/الملائمة يجب أن يتحقق فيها الزمن في الرأس D° رأس المركب الحدي DP الفاعل مع ورود الفعل في الصيغة غير الزمنية ومثل هذه اللغة غير موجودة.

[5]يعتبر النحاة العرب القدماء "ليس" فعلا ناقصا لأنها تتصرف مثل الأفعال فيما يتعلق بالتطابق، وتُظهر -ما يناقش غالبا -لا تناظر التطابق فعل-فاعل المرتبط بتناوب رتبة الكلمات في اللغة العربية المعيار.

[6]للمزيد من المعلومات بخصوص توافق السمة الصورية والموضوعات في العملية "طابق"، بعكس المقاربات السابقة، ينظر سلطان (2007،2008) والمراجع المجال عليها هناك.

[7] السؤال المطروح يخص اختيار تطابق الجنس في (28) والملاحظ أن الأمر ليس حكرا على هذه التراكيب الخاصة لكنه يخص جميع حالات تطابق الجنس حيث الفعل وتطابق المركّب الحدّيّ ليسا متجاورين في البنية السطحية. ويمكن تفسير هذا حسب القاعدة الصرفية التي تسمح بإسقاط تطابق الجنس في السياقات غير المتجاورة. ورغم ذلك يتحقق التطابق تركيبيا كما يظهر من صورته الحالية، مثله مثل صورة إعراب الرفع في الموضوع المحوري.

[8] سيتم تقييم سمات التطابق في الزمن بواسطة طابق مع الفاعل في الحالة العادية. وهذا لا يظهر هنا رغم ذلك.

[9] إذا كانت طابق بالفعل متضمنة للحالات المقترحة هنا، فعلينا أن نفترض أن الفرق، بين تمثيلات طابق النموذجية (أي بين الرأس والمقولات الجوهرية) وبين التمثيلات رأس-رأس المقترحة هنا، ربما يكون محلّيا أو غير محلّي. لهذا السبب يشبه التطابق مع رأس العجرة الأخت إلى حد كبير التطابق مع العجرة الأخت، وربما يوجد تأثير غير محلّي يمنع نفس السمة من الظهور مرتين في مجالين محلّيَين، كما اقترح كَروهمان (2000، 2003). والآن عندما لا تتحقق علاقة الأخوية فإن العنصرين معا في العملية "طابق" يمكن أو ربما يجب أن يقوما بتهجية السمات الملائمة بشكل مستقل؛ فمثلا يقوم رأس الزمن بتهجية سمات التطابق التي سبق تهجيتها أيضا في تطابق المركب الحدي. وأظن أن هذا هو المقصود من تحليل هال وكايزر (2002) للضم. ويمكن أن نتكهن بأن الدمج بالمعنى الذي عند بايكر (1988) من هذا القبيل. ولا يجب أن نرى دمجا لموضوع بمعية تهجيته بشكل منفصل تحت المركب الفعلي نفسه (مثلا لا نماذج من قبيل "زيد اللحم أكل اللحم"). يبقى أن نبحث عن السمة المناسبة التي تقتضي الدمج إذا أردنا توسيع التحليل وفق قاعدة طابق المقترحة في مثل هذه الحالات.

[10] انظر كذلك الهامش السابق أعلاه لمعرفة لِمَ قد يترتب شرط تطابق الرأس.

[11] من الواضح أن النفي ليس لاصقة، ونفترض هنا أن سمة الزمن في رأس النفي هي التي تجعله لاصقة فيصبح جزءا من المركّب الفعلي.

[12] انظر ورايت (Wright ، 1898، ص96)، وأوحلا (1993).

[13] نفترض هنا أن الزمن الحاضر، بخلاف الماضي له سمات تطابقية ساكنة، أي ليس له سمات تطابق فيحتمل أن يكون غير إلصاقي، وأظن أن هذا هو السبب في توارد الجمل غير الفعلية فقط في سياق الزمن الحاضر بسبب عدم وجود سمات في الزمن تقتضي استقبال الفعل، في حين يحمل الماضي والمستقبل سمات تطابق نشيطة وبالتالي إلصاقية تقتضي دائما استقبال الفعل. سيثبت هذا الافتراض فائدته لاحقا خلال المناقشة في هذه الورقة.

[14] لاحظ أن رأس الجهة يعبر عنه بشكل صريح في العربية المصرية (المورفيم "بي" في (37ب)).

[15] انظر (بزتسكي وتوريغو Pesetsky and Torrego، 2001) ، بخصوص حمل المصدري لسمات زمنية غير مؤولة.

[16] تظهر أفعال الأمر في الوجه الجزمي (الإعراب الزمني حسب اصطلاح الفاسي الفهري)، ويلاحظ أيضا أن الانفجار الحنجري الأول (أي الهمزة) بالإضافة إلى الصائت التالي في صيغ فعل الأمر الموجب قد تم إقحامهما بهدف التقطيع/تحليل مقطع.

[17] من غير الواضح ما إذا كان بالإمكان ربط هذا بكون بنيات الأمر في الغالب مع الشخص الثاني. وربما تكون الخصائص الملازمة لمصدري الأمر متوافقة معه، لكونه مكان السمة الصورية للشخص الثاني، كما يرى (الرحالي، 2003، ص ص. 126-128) و(الرحالي، 2004، ص ص. 34-41) بكون بنى الأمر تملك السمة [+أمر] المعبرة عن القوة الإنجازية للجملة وبالتالي فمكانها هو رأس المصدري ولفحص هذه السمة يصعد فعل الأمر إلى المصدري في التركيب الظاهر والصعود إلى المصدري هو الذي يفسر تفرد فعل الأمر بخصائص تركيبية وصرفية خاصة تجعله مختلفا عن الفعل في الجمل غير الأمرية. ويفسر الصعود إلى المصدري في بنى الأمر أيضا التوزيع التكاملي بين غياب تطابق الشخص مع الأمر الخالص وظهوره مع لام الأمر، ولام النهي (الأمر المنفي). فعندما لا يصعد الفعل في بنية الأمر إلى المصدري يسترجع لاصقة تطابق الشخص وعندما يصعد يفقدها، فالأمر موسوم بالتجرد بسمة الشخص الثاني، والفعل عندما يصعد إلى المصدري لفحص سمة الأمر يصبح حاملا لهذه السمة بالتجرد ولا يحتاج لأن يوصف بها صرفيا أو يفحصها، وعندما لا يصعد الفعل إلى المصدري فإنه يوسم بتطابق الشخص صرفيا لأنه لا سبيل آخر لفحص هذه السمة...

المراجع العربية

الرحالي، محمد. (2003). *تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة*، (ط.1). دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الرحالي، محمد. (2004). المصدري والوجه وسمة الأمر. *سمات الفعل وطرق بنائها*. 27-47. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. جامعة محمد الخامس. الرباط.

الفاسي الفهري، عبد القادر. (2007). *معجم المصطلحات اللسانية*. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت.

مكتب تنسيق التعريب (2002). *المعجم الموحد لمصطلح اللسانيات*. مطبعة النجاح. الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

Aoun, J. (1981). ECP, move α and subjacency. *Linguistic Inquiry*, *12*(4), 637–645. https://www.jstor.org/stable/4178246

Baker, M. (1988). *Incorporation*: A theory of grammatical function changing. University of Chicago Press.

Benmamoun, E. (2000b). *The feature structure of functional categories: A comparative study of Arabic dialects*. Oxford University Press.

Boeckx, C., & Stjepanovic, S. (2001). Head-ing toward PF. *Linguistic Inquiry, 32*(2), 345-355. https://www.jstor.org/stable/4179150

Chomsky, N. (1981). *Lectures on Government and Binding*. Foris. https://doi.org/10.1515/9783110884166

Chomsky, N. 1995. *The Minimalist Program*. MIT Press. https://doi.org/10.7551/mitpress/9780262527347.001.0001

Chomsky, N. (2000). Minimalist inquiries: The framework. In R. Martin, D. Michaels, J. Uriagereka & S. J. Keyser (Eds.), *Step by step: Essays on minimalist syntax in honor of Howard Lasnik* (pp. 89–155). MIT Press.

Chomsky, N. (2001a). Derivation by phase. In M. Kenstowicz (Ed.), *Ken Hale: A life in language* (pp. 1–52). MIT Press. https://doi.org/10.7551/mitpress/4056.003.0004

Chomsky, N. (2001b). *Beyond explanatory adequacy* (MIT Occasional Papers in Linguistics No. 20).

Fassi Fehri, A. (1993). *Issues in the structure of Arabic clauses and words*. Kluwer Academic Publishers. https://doi.org/10.1007/978-94-017-1986-5

Grohmann, K. K. (2000). *Prolific peripheries: A radical view from the left* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Maryland.

Grohmann, K. (2003). *Prolific domains: On the anti-locality of movement dependencies*. John Benjamins. https://doi.org/10.1075/la.66

Hale, K., & Keyser, S. J. (2002). *Prolegomenon to a theory of argument structure*. MIT Press.

Ouhalla, J. (1991). *Functional categories and parametric variation*. Routledge.

Ouhalla, J. (1993). Subject extraction, negation, and the anti-agreement effect. *Natural Language and Linguistic*, *11*, 477–518. https://doi.org/10.1007/BF00993167

Pesetsky, D., & Torrego, E. (2001). T-to-C: An account and its consequences. In M. Kenstowicz (Ed.), Ken Hale: A life in language (pp. 355–426). MIT Press. https://doi.org/10.7551/mitpress/4056.003.0014

Shlonsky, U. (1997). *Clause structure and word order in Hebrew and Arabic: An essay in comparative Semitic syntax*. Oxford University Press.

Soltan, U. (2007). *On formal feature licensing in minimalism: Aspects of Standard Arabic morphosyntax* [Doctoral dissertation, University of Maryland]. Digital Repository at the University of Maryland. http://hdl.handle.net/1903/7581

Soltan, U. (2008). Heads of a feather "Agree" together: On the morphosyntax negation in Standard Arabic. In G. Iman, & M. Mustafa (Eds.), *On Language, Literature, and Culture*: *A festschrift in honor of Prof Awni Abdel Ra'ouf*. Alkaraz Publication House.

Soltan, U. (2009). Agree in the functional domain: Evidence from the morphosyntax of positive and negative imperatives in Standard Arabic. In A. Ojo (Ed.) *Proceedings of the 39th Annual Conference onAfrican Linguistics*.

Wright, W. (1898). *A grammar of the Arabic language*. Cambridge University Press.

بيانات الباحث

محمد التاري: أستاذ وباحث في اللسانيات النظرية. حامل للدكتوراه في اللسانيات العربية المقارنة، بكلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب (2022). تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات النظرية، وقضايا التركيب والدلالة في اللغة العربية.

AUTHOR BIODATA

MOHAMED ET-TARY, teacher and researcher in theoretical linguistics. Doctor and researcher in comparative Arabic Linguistics at the Faculty of Languages, Letters, and Arts. University Ibn Tofail. Kenitra, Morocco (2022). His research interests include Theoretical Linguistics and Arabic Syntax and Semantics issues.

معرف أوركيد **(ORCID)**: 0000-0001-9251-8904

Email: mohamedtari77@gmail.com